العرب
الجمعة 2020/10/08
السنة 44 العدد 12203

الانتخابات العراقية 2021

الكاظمي خيار مثالي لرئاسة الحكومة إلا عند المالكي

الأحزاب الشيعية تخشى تكرار نموذج فشل عادل عبدالمهدي

يدرك مصطفى الكاظمي أن تسميته لفترة ثانية لا يمكن أن تمر إلا عبر بوابة مراكز القرار في طهران وعدم اعتراض واشنطن. ويحتاج إلى قبول مبدئي من مرجعية النجف ومباركتها.

بغداد – يدفع رئيس الوزراء الحالي مصطفى الكاظمي بقوة لإنجاح الانتخابات التشريعية المؤمل إجراؤها الأحد المقبل لاختيار أعضاء مجلس النواب وبالتالي تشكيل حكومة جديدة. ويأمل الكاظمي في أن يستثمر نجاح الانتخابات في تجديد ولايته في رئاسة الحكومة، بالتنسيق مع قوى داعمة له في مقدمتها التيار الصدري برئاسة رجل الدين مقتدى الصدر.

ومع أن الكاظمي يواجه رفضا من قبل تحالف دولة القانون برئاسة رئيس الوزراء السابق نوري المالكي، وتحالف الفتح برئاسة هادي العامري الذي يجمع ميليشيات الحشد الشعبي، إلا أنّ التفاهمات السياسية مع الصدريين والحزب الديمقراطي الكردستاني برئاسة مسعود البارزاني وتحالف "تقدم" برئاسة رئيس البرلماني الحالي محمد الحلبوسي، تساعد الكاظمي للبقاء في موقعه.

وكشفت مصادر إعلامية ضمن فريق الكاظمي أنهم يعملون ويضعون الخطط الحكومية باعتبارهم مستمرّين في عملهم في الحكومة الجديدة.

وعزت المصادر في تصريح لـ"العرب" استمرارية العمل، إلى القبول السياسي والشعبي بالكاظمي بوصفه الخيار المثالي المستقل في رئاسة الحكومة الجديدة.

وقالت إن تحقيق التيار الصدري نسبة جيدة في المقاعد سيكون في صالح الكاظمي بوصفه خيار الصدريين لترأس الحكومة.

وتعتمد تسمية الكاظمي، مرشحا مستقلا لرئاسة الوزراء على فشل "الكتلة النيابية الأكثر عددا"، التي سيُعلن عنها في أول جلسة لمجلس النواب وتسمية مرشحها، وفشل هذا المرشح في الحصول على الأغلبية المطلقة من أصوات أعضاء المجلس لمنح الثقة لحكومته الجديدة.

وعادة ما تلجأ القوى الفائزة بعدد غير كاف من المقاعد البرلمانية إلى تحالفات ما بعد الانتخابات لتشكيل الكتلة الأكبر التي يتاح لها اختيار رئيس الحكومة المقتصر على الشيعة وفق المحاصصة الطائفية.

وسيؤدي الفشل "المتوقع" في تشكيل الكتلة الأكبر إلى اللجوء إلى خيار مرشح "توافقي" من خارج الكتل السياسية، مع احتمال أكبر لإعادة تسمية الكاظمي.

وقال المحلل السياسي العراقي شاهو القره داغي "إن الكاظمي عمل على عدة جهات لضمان اختياره وتجديد ولايته للمرة الثانية في حال عجزت القوى السياسية الشيعية عن اختيار شخصية توافقية مناسبة لهذا المنصب".

وأضاف القره داغي مستشار مركز العراق الجديد للبحوث والدراسات الاستراتيجية في تصريح لـ"العرب"، "هناك خشية لدى بعض الأطراف الشيعية من تكرار نموذج عادل عبدالمهدي الذي فشل في إدارة المشهد وتسبب بالكثير من المشاكل".

وأشار إلى أن الكاظمي عمل أيضا على تحويل العراق إلى ساحة لتقارب القوى الإقليمية ومحاولة تحويل العراق إلى وسيط لمعالجة المشاكل وبالتالي إعطاء إشارات إلى أطراف خارجية أيضا بضرورة بقائه خلال المرحلة القادمة لاستكمال هذه الخطوات والحفاظ على التهدئة النسبية الموجودة داخل الساحة العراقية التي على ما يبدو هو خيار القوى الدولية أيضا.

وعزا القره داغي سبب عدم ترشح الكاظمي وتراجعه عن دعم الحزب الذي تم تأسيسه من قبل المقربين منه يعود إلى وجود توافقات لإعادة اختياره من جديد مقابل هذا الانسحاب وضمان دعم الصدريين له في المرحلة القادمة.

شاهو القره داغي

توجد توافقات لإعادة اختيار الكاظمي رئيسا للحكومة

وفي بداية وصول الكاظمي إلى رئاسة الوزراء كان الرأي السائد أنه جاء ممثلا للحركة الاحتجاجية التي أرغمت سلفه عادل عبدالمهدي على الاستقالة بعد عجزه عن حماية المحتجين وتقديم المسؤولين عن قتلهم إلى القضاء.

لكن الكاظمي هو الآخر فشل في تمثيل المحتجين وحماية الناشطين الذين زادت عمليات استهدافهم بعد استلامه السلطة، مع عجز واضح عن القبض على الجهات التي تقف خلف منفذي عمليات الاغتيال.

وقد يكون الكاظمي رئيس الوزراء الوحيد الذي مرت فترته، رغم قصرها (2020 – 2021)، ورغم مهامها المحددة، دون صدام "حقيقي"، أو خلافات عميقة مع كتلة نيابية أو أكثر. وأجاد الكاظمي خلق حالة توازن بين علاقاته الوثيقة بإيران وقادة "الفصائل المتنفذة" في الحشد الشعبي من جهة، ومن جهة أخرى علاقاته بعيدة المدى مع الولايات المتحدة التي تفاوض معها على الانسحاب من العراق استجابة لإرادة المجموعات الشيعية المسلحة الحليفة لإيران.

ويدرك الكاظمي وغيره أن تسميته لرئاسة الوزراء لا يمكن أن تمر إلا عبر بوابة مراكز القرار في طهران وعدم اعتراض واشنطن.

ويحتاج المرشح لرئاسة الوزراء إلى قبول مبدئي من مرجعية النجف ومباركتها، على الرغم من تصريحات ممثليها بعدم التدخل في الشؤون السياسية للبلد.

لكن الكاظمي سيواجه تحدي القدرة على إقناع الكتل والأحزاب السياسية الأخرى التي ساهمت في تمرير تسميته لرئاسة الوزراء في مايو 2020، وإعادة تسميته لهذا المنصب لأربع سنوات قادمة.

وباتت هذه الكتل والأحزاب على قناعة بأن الكاظمي في حقيقته سيكون مرشحا عن الكتلة الصدرية دون إعلان رسمي.

في مقابل ذلك هناك احتمالات لزيادة فرص التجديد للكاظمي من خلال الدعم الإقليمي والدولي له، بعد أن أثبت نجاحه في خلق موازنة في علاقاته الشخصية، وعلاقات العراق مع كل من الولايات المتحدة وإيران، وهما فاعلان رئيسيان في تسمية مرشحي رئاسة الوزراء، كما حصل في الدورات الانتخابية الأربع السابقة.

ومن بين أكثر الإشكاليات تعقيدا في مرحلة ما بعد الانتخابات العراقية، المقررة الأحد، التنافس الحاد والخلافات بين الكتل السياسية "الشيعية" في مجلس النواب الجديد على تسمية المرشح لتولي منصب رئاسة الوزراء، السلطة التنفيذية الأعلى التي تستحوذ على الجزء الأكبر من قرار الدولة.

طموح البقاء على نفس الكرسي

ودفعت الانقسامات المجتمعية بين المكونات الأساسية بعد غزو العراق عام 2003، باتجاه فرض نظام ديمقراطي "شكلي" يقوم على "التوافق الضمني غير المعلن" بين رؤساء الأحزاب السياسية الرئيسية في توزيع الرئاسات الثلاث؛ الجمهورية والوزراء ومجلس النواب.

ودون إجراء إحصاء سكاني لتثبيت نسبة كلّ مُكوّن من مجموع سكان العراق، اعتمدت الولايات المتحدة بالاتفاق مع رؤساء الأحزاب الرئيسية من كل المكونات بعد الغزو مباشرة، توزيع الرئاسات الثلاث على اعتبار الشيعة العرب الأغلبية، وتكون حصتهم رئاسة السلطة التنفيذية، وهي الرئاسة الأهم.

أما رئاسة الجمهورية، وهو منصب "شرفي" محدود الصلاحيات، فيعود للأكراد، ورئاسة السلطة التشريعية (مجلس النواب) فللعرب السُنّة.

وأجرى العراق أربع انتخابات تشريعية بين 2006 و2018، وكان من المقرر أن تكون الانتخابات الخامسة في مايو 2022، لكن الحركة الاحتجاجية التي انبثقت في أكتوبر 2019 احتجاجا على سوء تقديم الخدمات في مجالات الطاقة الكهربائية والصحة، وارتفاع نسبة البطالة وتفشي الفساد، أفضت إلى إجراء انتخابات "مبكرة" في العاشر من أكتوبر الجاري.

وأرغم المحتجون رئيس الوزراء السابق عادل عبدالمهدي، على تقديم استقالته في الثلاثين من نوفمبر الماضي، احتجاجا على فشل القوات الأمنية في حماية المحتجين، ومقتل العشرات منهم من قبل الميليشيات الشيعية دون تقديم المسؤولين عن قتلهم إلى القضاء أو محاسبة الجهات التي تقف خلفهم.

ويسبق موعد الانتخابات جدل واسع بين الكتل الشيعية التي تروج كل منها، لأغراض التنافس الانتخابي وكسب الجمهور، على أنها الكتلة التي ستشكل الحكومة الجديدة.

الحلبوسي يقدم نفسه كحلّ سياسي واقتصادي لمدن غرب العراق

الرمادي (العراق) - يتطلع رئيس مجلس النواب العراقي محمد الحلبوسي البالغ من العمر أربعين عاما، إلى ولاية ثانية عند تحقيق تحالف "تقدم" الذي يتزعمه نسبة جيدة من المقاعد في مجلس النواب أثناء الانتخابات البرلمانية التي ستجري الأحد المقبل.

ومع أن هناك طموحات أكبر للحلبوسي للتنافس على رئاسة الجمهورية وفق تصريحات للمقربين منه لتغيير التقسيم الطائفي السائد أن تكون رئاسة الجمهورية للأكراد ورئاسة الحكومة للشيعة، بينما تمنح رئاسة البرلمان للسنة، غير أنه يواجه تنافسا شديدا من تحالف "عزم" الذي يرأسه رجل الأعمال خميس الخنجر.

ويتنافس الحلبوسي والخنجر المنحدران من محافظة الأنبار على زعامة سنة العراق، بالإضافة إلى أسامة النجيفي المنحدر من محافظة نينوى.

ويسعى الحلبوسي لتقديم نفسه كسياسي ديناميكي يترجم الوعود إلى أفعال خصوصا في المحافظة السنية، بهدف تعزيز قاعدته الشعبية.

وتعدّ الانتخابات التشريعية المبكرة المقررة في العاشر من أكتوبر بالنسبة إلى هذا السياسي الصاعد، بمثابة استفتاء. ويمكن رؤية صور الحلبوسي وصور تحالفه "تقدّم" منتشرة في مدينة الرمادي مركز محافظة الأنبار، طاغية على صور منافسيه من تحالف "عزم" الذي يضم عددا كبيرا من السياسيين السنة الموجودين على الساحة منذ زمن.

وأصبح الحلبوسي نائبا في البرلمان بعد انتخابات العام 2014، ثمّ رئيس اللجنة المالية البرلمانية، وشغل لفترة محدودة منصب محافظ الأنبار.

وأصبح بعد الانتخابات التشريعية الأخيرة في 2018، أصغر شخص يتولى رئاسة البرلمان بدعم من الكتلة الموالية لإيران.

ووصف المحلل السياسي العراقي جبار المشهداني في تصريح لـ"العرب" صعود الحلبوسي من منصب محافظ الأنبار إلى رئيس البرلمان العراقي، بعد تنافس شديد مع أسامة النجيفي رئيس البرلمان الأسبق وخالد العبيدي وزير الدفاع الأسبق، بالمفاجأة السياسية التي تكشف عن طموحه في تمثيل السنة.

ويشرح المحلل السياسي والمصرفي حمزة حداد أن الحلبوسي ارتقى إلى المناصب بسرعة، وأصبح بذلك بمواجهة الجيل القديم من السياسيين السنة، ووحّدهم ضده.

ويعمل الحلبوسي أيضا على توسيع علاقاته الإقليمية، فالتقى الشهر الماضي ولي عهد أبوظبي الشيخ محمد بن زايد آل نهيان، وقبلها بأيام جمعه لقاء في القاهرة بالرئيس المصري عبدالفتاح السيسي والعاهل الأردني الملك عبدالله الثاني وأخيرا الرئيس التركي رجب طيب أردوغان.

ويرى حداد أنه "من الواضح أن هناك تعزيزا للعلاقات بين العراق والإمارات خصوصا في مجال الأعمال كما في المجال السياسي"، مشيرا إلى أن "السلطات الحالية لديها روابط وثيقة" مع الإماراتيين "تأتي من جهود رئيس الوزراء مصطفى الكاظمي ورئيس مجلس النواب".

وردا على سؤال حول إمكانية أن يتولى الحلبوسي رئاسة البرلمان لدورة ثانية، يقول حداد "لم يفعل أحد ذلك من قبل، لكن إن كان هناك أحد قادر على فعل ذلك، فهو الحلبوسي".

جبار المشهداني

الحلبوسي يكشف عن طموحه السياسي في تمثيل السنة

حمزة حداد

الحلبوسي قادر على الاستمرار في منصبه برئاسة مجلس النواب

مصطفى كامل

التحالفات السنية لا يوجد لديها ما تقدمه على الصعيد الوطني

إلا أن المحلل السياسي العراقي مصطفى كامل اعتبر التكتلات السنية بصرف النظر عن مسمياتها، نتاج المشروع السياسي الأميركي الإيراني في العراق القاضي بتقسيم العراق إلى مكونات طائفية وعرقية.

وأكد كامل في تصريح لـ"العرب" أن الكتل والتحالفات لا يوجد لديها ما يمكن أن تقدمه على الصعيد الوطني، إذ أنها حصرت نفسها منذ مجلس الحكم بعد عام 2003 في الإطار الطائفي وفي مناطق محددة بعينها.

وقال "تؤكد تجارب ما بعد الاحتلال أن هذه الكتل لم تحقق منفعة حتى لمن تدّعي تمثيلهم ولم تدفع عنهم ضررا، والدليل ما حدث ويحدث في المحافظات المنكوبة، لأن وجود هذه الشخصيات والكتل في هذا المشروع السياسي ليس أكثر من ديكور لازم لإخراج المسرحية التراجيدية بحسب تعليمات مخرجي المشروع، وبالتالي فهي لا يمكن أن تقدم شيئا لأبناء المناطق التي تتحرك فيها، ولكنها مستمرة في خداعهم".

وعود ترقى إلى مستوى الجرائم في الانتخابات العراقية

بغداد – يقدم المرشحون للانتخابات البرلمانية في العراق وعودا تتراوح بين زيادة أماكن غسل الموتى، مرورا بخفض قيمة الدينار العراقي، لخدمة المصارف الإيرانية، وصولا إلى التعهد بطرد باقي القوات الأميركية من العراق.

وبينما حذّر رئيس الوزراء العراقي مصطفى الكاظمي، من "الوعود الانتخابية الكاذبة"، التي يقدمها المرشحون للمواطنين في مختلف مدن البلاد داعيا الصوتين إلى اختيار من يمثلهم بحرية وعلى أساس قيم العراق الوطنية، إلا أن حملات بعض المرشحين شملت موائد طعام أو توزيع الهدايا أو تقديم خدمات مختلفة مثل تعبيد الطرق ونصب أعمدة الكهرباء؛ وحتى تنظيف الشوارع، كما شملت توزيع ملابس مستعملة (بالة) على الشرائح الفقيرة في القرى والأرياف، وتقديم وعود بإطلاق سراح المعتقلين، أو بإعادة النازحين، والنقل المجاني للسكان عبر حافلات صغيرة.

وأظهرت صور، تداولها ناشطون؛ صهر رئيس الوزراء السابق نوري المالكي، والمرشح عن تحالف دولة القانون، ياسر صخيل، وهو يحمل أكياس دقيق لعائلات فقيرة.

وكان تحالفا "الفتح" و"دولة القانون"، بزعامة كل من هادي العامري ونوري المالكي، أبرز الداعين لخفض قيمة الدينار العراقي. وهو أمر يوفر لمصارف إيران مئات الملايين من الدولارات سنويا.

وقالت المفوضية العليا المستقلة للانتخابات إن الوعود التي يُطلقها بعض المرشحين، "ترقى لتكون جرائم انتخابية يُعاقب عليها القانون بالاستبعاد أو تتعدى إلى عقوبات جزائية تصل إلى الحبس".

وإذ لم تبق سوى أيام قليلة على يوم الاقتراع الأحد المقبل، فان التوقعات بحدوث تغيير سياسي تتبدد سريعا، مع انكشاف ظاهرة المرشحين المستقلين الذين تقف وراءهم الأحزاب الموالية لإيران، لتتخذ منهم ستارا تتجنب به كراهية الناخبين لها.

وتتكفل الأحزاب الطائفية التي تخشى الخسارة بتمويل حملات العديد من المرشحين المستقلين، لكي يعودوا إلى "الصف" الذي ينتمون إليه بعد الانتخابات.

وذكر تقرير نشره المجلس الأوروبي للعلاقات الخارجية بأن "الانتخابات من غير المتوقع أن تحقق الهدف المنشود بتحقيق إصلاح شامل للنظام السياسي العراقي".

وأضاف أنه "طالما أن تشكيلة التحالف الحكومي القادم للعراق بعد الانتخابات ستضم العديد من المجاميع والكتل السياسية المتباينة بمواقفها، فإن البلاد ستستمر تكافح من أجل معالجة تحديات مزمنة تسببت بحالات عدم استقرار داخلي".

المجلس الأوروبي للعلاقات الخارجية:

لن تحقق الانتخابات هدف الإصلاح الشامل للنظام السياسي العراقي

وأملا بوضع آخر في المستقبل، قال تقرير المجلس الأوروبي إنه يتوجب على البلدان الأوروبية أن تتفاعل مع المتظاهرين الشباب لمساعدتهم في حماية أنفسهم وإعدادهم لخوض منافسات الانتخابات المستقبلية بقوة. وأضاف التقرير "أن التمسك بالإصلاح البنيوي وتعزيز قوة مناصري التغيير ضمن مؤسسات المجتمع المدني ما تزال تشكل تحديا هائلا. ولكنها السبيل الأكثر فعالية لإحباط وتفادي أي حالة عدم استقرار مستقبلية في العراق".

ومن المحتمل، بحسب التقرير، أن تتبع الانتخابات فترة طويلة من المفاوضات والتحالفات حول تشكيل الحكومة حيث ستقوم أحزاب سياسية فاعلة بالتوافق في ما بينها لتقسيم السلطة وفقا للنظام الذي يعيشه العراق الآن.

ويشكل المال السياسي أحد أهم الدوافع التي دعت عددا من الأطراف السياسية وقطاعات واسعة من الناخبين إلى مقاطعة الانتخابات، حيث تقوم الأحزاب التي تهيمن على النظام بتمويل حملاتها فضلا عن حملات المرشحين المستقلين. وهناك بينهم العديد ممن ترشحوا من قبل على قوائم تلك الأحزاب قبل أن يظهروا كمرشحين مستقلين هذه المرة.

أثقل من حمل الانتخابات